مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

أزمة سد النهضة وتأثيره على الأمن الإقليمي (مصر والسودان)

د. بلعيد خليفة محمد اللافي
أستاذ مساعد / الجامعة المفتوحة – قسم العلوم السياسية
ellafi.lafi1967@gmail.com

د عبد المطلب عبد المولى إدريس
أستاذ مشارك / جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية – قسم العلوم السياسية
Abdulmutalib.a.hamad@ius.edu.ly

أ.عبد العزيز عبد السلام علي
محاضر مساعد / جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية – قسم العلوم السياسية
alhasybdalzyz71@gmil.Com

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير أزمة سدّ النهضة الإثيوبي على الأمن الإقليمي في حوض النيل، مع التركيز على مصر والسودان بوصفهما الأكثر تأثراً بالتحولات المائية الناتجة عن السد. تتناول الدراسة أهم الانعكاسات المائية والسياسية والاقتصادية للمشروع، وتوضح كيف يسهم غياب اتفاق قانوني ملزم في زيادة المخاطر المرتبطة بالأمن المائي والاستقرار الإقليمي. ويركز البحث على تقييم السيناريوهات المحتملة للملء والتشغيل، وتحليل تداعياتها على الأمن الغذائي والطاقة، وعلى توازنات القوى في المنطقة. كما يناقش الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام دولتي المصب للتعامل مع الأزمة، سواء عبر المسارات الدبلوماسية، أو تعزيز التعاون الإقليمي، أو تطوير السياسات المائية البديلة. وتخلص الدراسة إلى أن الأزمة تمثلت حدياً إقليمياً معقّداً يتطلب رؤية شاملة وإدارة مشتركة تقلل من احتمالات التصعيد وتدعم الاستقرار المستدام.

الكلمات المفتاحية: سد النهضة، الأمن الإقليمي، الأمن المائي، مصر، السودان، حوض النيل.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) Crisis and its Impact on Regional Security (Egypt and Sudan)

Belaid Khalifa Mohamed Ellafi
Assistant Professor / Open University - Department of Political Science
ellafi.lafi1967@gmail.com

Abdelmutalib Abdelmoula Idris
Associate Professor / Sayyid Muhammad Ibn Ali Al-Sanusi Islamic University - Department of Political Science
Abdulmutalib.a.hamad@ius.edu.ly

Abdelaziz Abdelsalam Ali
Assistant Lecturer / Sayyid Muhammad Ibn Ali Al-Sanusi Islamic University - Department of Political Science
alhasybdalzyz71@gmail.com

Abstract:
This research examines the impact of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) crisis on regional security within the Nile Basin, focusing on Egypt and Sudan as the most affected downstream states. The study analyzes the hydrological, political, and economic implications of the dam and highlights how the absence of a binding legal framework increases risks related to water security and regional stability. It evaluates potential filling and operation scenarios and their consequences for food security, energy supply, and power dynamics in the region. The research also explores the strategic options available to Egypt and Sudan, including diplomatic engagement, regional cooperation, and alternative water management policies. The study concludes that the GERD crisis represents a complex regional challenge requiring comprehensive management and coordinated strategies to reduce escalation risks and promote long-term stability.
Keywords: GERD, regional security, water security, Egypt, Sudan, Nile Basin.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

المقدمة:

تعد قضية سد النهضة الإثيوبي الكبير من أبرز القضايا المائية والسياسية المعاصرة في القارة الإفريقية، لما تثيره من إشكاليات تتعلق بتوزيع حصص المياه بين دول حوض النيل، وبخاصة دولتي المصب: مصر والسودان فالنيل ليس مجرد نهر عابر للحدود، بل هو شريان حياة أساسي يحدد مسارات التنمية والاستقرار والأمن الإقليمي للدول.

وقد شكل إعلان إثيوبيا عن بناء سد النهضة عام 2011 نقطة تحول في معادلة الأمن المائي، حيث أثار مخاوف حقيقية بشأن تأثير السد على حصة مصر والسودان من مياه النيل، وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي. كما أن الأزمة أخذت أبعادًا سياسية وقانونية تتجاوز نطاق العلاقات الثنائية لتصل إلى مستوى التوازنات الإقليمية والدولية.

إن البحث في تأثير أزمة سد النهضة على الأمن الإقليمي لا يقتصر على الجانب المائي فحسب، بل يتعداه إلى دراسة التداعيات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي قد تحدد مستقبل الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل. ومن هنا، يكتسب هذا الموضوع أهميته بوصفه مدخلا لفهم تفاعل قضايا المياه مع قضايا الأمن القومي والإقليمي في سياق معقد من المصالح المتشابكة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تمثل أزمة سد النهضة واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في العلاقات بين دول حوض النيل، لما تطرحه من تهديدات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الإقليمي لدولتي المصب (مصر والسودان).

وتبرز مشكلة البحث في محاولة فهم التأثيرات المحتملة للسد على الأمن المائي والغذائي والاقتصادي والسياسي، إضافة إلى انعكاساته على العلاقات الإقليمية، وإمكانية تحوله من مشروع تنموي إلى مصدر للتوتر والنزاع.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: **كيف أثرت أزمة سد النهضة على الأمن الإقليمي لمصر والسودان ؟**

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من **التساؤلات الفرعية، منها:**

1. ما هي الأبعاد المائية والاقتصادية لأزمة سد النهضة على مصر والسودان ؟
2. كيف انعكست الأزمة على العلاقات السياسية بين دول حوض النيل، وخاصة بين مصر والسودان وإثيوبيا ؟
3. ما الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية والدولية في توجيه مسار الأزمة ؟
4. ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأزمة وأثرها على الأمن والاستقرار الإقليمي ؟

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملةً من الأهداف العلمية والعملية التي تُسهم في توضيح أبعاد أزمة سد النهضة وانعكاساتها على الأمن الإقليمي لمصر والسودان، على النحو الآتي:

1. تحديد الأبعاد الأمنية المرتبطة بسد النهضة، وبيان أثرها على حصص المياه لمصر والسودان.
2. تحليل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأزمة، لا سيما ما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
3. دراسة الانعكاسات السياسية والأمنية للأزمة على العلاقات الثنائية بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة أخرى.
4. توضيح دور القوى الإقليمية والدولية في صياغة مواقف الأطراف المختلفة وإدارة مسار التفاوض.
5. استشراف السيناريوهات المستقبلية للأزمة، وتحديد مسارات التعاون أو التصعيد المحتملة.
6. اقتراح استراتيجيات عملية يمكن أن تُسهم في تعزيز الأمن المائي والإقليمي لدولتي المصب.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وعملية، يمكن إبرازها فيما يلي:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

الأهمية العلمية:

- يُساهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بعلاقة الأمن المائي بالأمن الإقليمي، من خلال دراسة حالة أزمة سد النهضة.
- ويبرز تداخل قضايا الجغرافيا السياسية بالقانون الدولي والاقتصاد والتنمية، مما يعزز البعد البيني للبحث العلمي.
- يفتح المجال أمام دراسات متعمقة حول دور الموارد الطبيعية في تشكيل أنماط الاستقرار أو التوتر في الأقاليم.

الأهمية العملية:

- يقدم رؤية تحليلية لصُناع القرار في مصر والسودان حول المخاطر الأمنية والاقتصادية والسياسية للأزمة.
- يسهم في توجيه السياسات الأمنية والإستراتيجيات الإقليمية للتعامل مع تحديات السد.
- يساعد على بلورة خيارات بديلة للتعاون أو التفاوض أو حتى إدارة النزاعات المتعلقة بالموارد المائية المشتركة.

وبذلك فإن البحث لا يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل يسعى أيضاً إلى تقديم قيمة مضافة عملية يمكن أن تفيد متخذي القرار على المستوى المحلي والإقليمي.

منهجية البحث وأدواته :

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بأزمة سد النهضة وتتبع تطورها التاريخي والسياسي، ثم تحليل أبعادها المختلفة واستنتاج آثارها على الأمن الإقليمي. كما يوظف البحث المنهج الوصفي المقارن لمقارنة مواقف الأطراف المختلفة (مصر، السودان، إثيوبيا) وتحليل تباين مصالحها.

أدوات البحث:

1. المصادر الوثائقية: وتشمل الاتفاقيات الدولية الخاصة بمياه النيل، والبيانات الرسمية الصادرة عن الدول المعنية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

2 . الدراسات الأكاديمية: من كتب وأبحاث علمية ومقالات منشورة في المجلات المحكمة المتعلقة بموضوع المياه والأمن الإقليمي.

3 . المصادر الإعلامية: كالصحف، والتقارير الإخبارية، والحوارات الرسمية التي تكشف عن مواقف الدول.

4. التحليل الكمي والنوعي: عبر استخدام بيانات تدفقات المياه، والسدود والتقديرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

يساعد هذا التنوع المنهجي في بناء صورة شاملة حول الأزمة وتأثيراتها، مع مراعاة الدقة في التوثيق والاعتماد على المصادر المعتبرة.

حدود البحث:

لتحديد نطاق الدراسة بدقة وضمان التركيز على الجوانب الأكثر تأثيراً، وضع البحث حدودا مكانية وزمانية وموضوعية على النحو التالي:

الحدود المكانية: يتركز البحث على دولتي المصب مصر والسودان، باعتبارهما الأكثر تأثرًا بأزمة سد النهضة. يشمل التحليل أيضا بعض المواقف الإثيوبية والدولية ذات الصلة بشكل غير موسع لدعم فهم الديناميات الإقليمية.

الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة منذ إعلان إثيوبيا عن بناء سد النهضة عام 2011 وحتى الوقت الراهن، مع التركيز على مراحل ملء الخزان وأثرها على الأمن المائي والسياسي.

الحدود الموضوعية: يركز البحث على أبعاد الأمن الإقليمي المتعلقة بالأمن المائي الغذائي الاقتصادي والسياسي، مع الإشارة إلى التداعيات الاجتماعية والتفاوضية عند الحاجة.

لا يتناول البحث الجوانب التقنية التفصيلية لسد النهضة من حيث الهندسة أو التصميم الإنشائي إلا بما يخدم تحليل الأثر على الأمن الإقليمي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

الدراسات السابقة :

استند البحث إلى عدد من الدراسات السابقة التي تناولت قضايا سد النهضة الأمن المائي، والأمن الإقليمي في حوض النيل، ويمكن تلخيص أبرزها كما يلي:

الدراسات العربية: ركزت على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لسد النهضة على مصر والسودان، مع تحليل موقف الدولتين من حيث حصص المياه والتنمية الزراعية. تناولت بعض الدراسات الأبعاد القانونية للأزمة، مثل الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل وحقوق دول المصب.

الدراسات الأجنبية والدولية : درست الأبعاد الجيوسياسية للأزمة، وعلاقة السد بالتوازنات الإقليمية في القرن الإفريقي. **و**قدمت تحليلات لسيناريوهات الأمن المائي المستقبلية، وتأثيرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول الحوض.

الفجوة البحثية:

معظم الدراسات ركزت إما على الجانب الفني للسد أو على جانب واحد من جوانب الأمن، في حين يهدف هذا البحث إلى دمج الأبعاد المائية، الاقتصادية والسياسية ضمن رؤية شاملة للأمن الإقليمي لمصر والسودان، مع استخدام منهجية استقرائية تعتمد على تحليل جميع البيانات الحديثة منذ بداية الأزمة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الإقليمي:

أولاً :مفهوم الأمن الإقليمي وأبعاده :

الأمن الإقليمي ليس مجرد امتداد للأمن القومي، بل هو إطار أشمل يضم مجموعة من الدول التي تجمعها حدود جغرافية مشتركة أو مصالح إستراتيجية متشابكة. ويقوم هذا المفهوم على فكرة أن استقرار أي دولة داخل الإقليم يتأثر باستقرار بقية الدول، والعكس صحيح (الزيدي، 2019) .

في السياق الإفريقي، أصبح الأمن الإقليمي يرتبط بعوامل غير تقليدية إلى جانب التهديدات العسكرية، من أبرزها: الأمن المائي الأمن الغذائي، والأمن البيئي فالتغيرات المناخية، وتزايد الطلب على الموارد والمشاريع الكبرى مثل السدود، كلها أصبحت عناصر فاعلة في صياغة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

التوازنات الإقليمية. ومن هنا، فإن أزمة سد النهضة لا تفهم فقط كقضية تنموية أو قانونية، بل كعامل يهدد الاستقرار الإقليمي بأبعاده المختلفة(العويد،2021) .

ثانياً : العلاقات المائية كعامل استراتيجي في الأمن الإقليمي :

المياه من الموارد النادرة والإستراتيجية التي تحدد طبيعة التفاعلات بين الدول. فبينما قد تكون عاملا للتعاون إذا ما وجدت آليات لتقاسمها بشكل عادل، فإنها قد تتحول إلى مصدر صراع إذا ما استخدمت كأداة ضغط سياسي أو اقتصادي (الموسوي، 2020)

في حالة حوض النيل، يتجلى البعد الاستراتيجي للمياه بوضوح:

- مصر تعتمد على النيل بنسبة تقارب 97% من مواردها المائية.
- السودان يعتمد على النيل كمصدر رئيسي للزراعة وتوليد الكهرباء.
- إثيوبيا ترى في السد وسيلة لتحقيق قفزة تنموية وتوليد الطاقة الكهربائية.

هذا التباين بين اعتماد دولتي المصب واعتماد دولة المنبع على نفس المورد يخلق حالة من الاعتمادية المتناقضة، حيث إن أي قرار أُحادي من إثيوبيا قد يقلب معادلة الأمن الإقليمي رأساً على عقب (خالد،2022) .

ثالثاً: الأنهار الدولية بين القانون الدولي والسيادة الوطنية :

تشكل الأنهار الدولية أحد أعقد الملفات في القانون الدولي العام، حيث يتقاطع فيها مبدأ السيادة الوطنية مع مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول. وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية على ضرورة مراعاة حقوق الدول المشاطئة وعدم الإضرار بها. لكن الإشكال يتمثل في تباين **تفسيرات هذه المبادئ:**

- إثيوبيا ترى أن بناء سد النهضة يدخل ضمن حقها السيادي في التنمية واستغلال مواردها.
- مصر والسودان يعتبران أن أي مساس بحصصهما التاريخية يُعد خرقا لمبدأ عدم الإضرار بالدول الأخرى (حسن، 2018؛ الناصري،2021)

هذا التضارب القانوني يخلق بيئة خصبة لتوترات سياسية قد تتحول إلى أزمات إقليمية، وهو ما يجعل الأمن المائي عنصراً لا ينفصل عن الأمن السياسي والعسكري.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

رابعاً: حوض النيل: الخصائص الجغرافية والسياسية:

يمتد حوض النيل على مساحة تقارب 3 ملايين كم، ويشمل 11 دولة، مما يجعله من أكثر الأحواض المائية تعقيدًا على المستوى العالمي. ويُعتبر النيل أطول نهر في العالم، كما أنه المصدر شبه الوحيد للمياه العذبة لمصر والسودان (الشمري، 2020).

الخصائص الجغرافية :

- تفاوت كبير في حجم الموارد المائية بين دول الحوض.
- اعتماد متفاوت بعض الدول كأثيوبيا تملك موارد بديلة أمطار غزيرة، بينما مصر تكاد تنحصر مواردها في النيل فقط .

الخصائص السياسية :

- إرث طويل من الاتفاقيات التاريخية (1929)، (1959) التي منحت مصر والسودان حقوقاً واضحة في حصص المياه.
- بروز خِطاب جديد في دول المنبع – خاصة إثيوبيا – يطالب بإعادة توزيع الحصص بما يتناسب مع الواقع السكاني والتنمية.

إن هذه المعادلة المعقدة تجعل حوض النيل ساحة لصراع الإرادات بين الحفاظ على الحقوق المكتسبة والمطالبة بالحقوق التنموية، وهو ما يفسر تعقيد أزمة سد النهضة وتحولها إلى قضية إقليمية بامتياز (حجازي، 2022) .

المبحث الثاني: أزمة سد النهضة – الخلفيات والأبعاد :

أولاً: نشأة مشروع سد النهضة و تطوره :

تعود فكرة بناء سد ضخم على النيل الأزرق في الأراضي الإثيوبية إلى ستينيات القرن العشرين، حين أُجريت أولى الدراسات الفنية على يد مكاتب استشارية أجنبية، إلا أن ضعف القدرات الاقتصادية والسياسية حال دون تنفيذ المشروع آنذاك. ومع بداية الألفية الجديدة، اتجهت إثيوبيا نحو إعادة إحياء الفكرة في ظل خططها الطموحة للتنمية وتوليد الطاقة الكهرومائية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

وفي عام 2011 أعلنت الحكومة الإثيوبية رسميًا عن بدء إنشاء سد النهضة الإثيوبي الكبير بقدرة تخزينية تتجاوز 74 مليار متر مكعب وقد جاء هذا الإعلان في توقيت حساس سياسيًا، إذ كانت مصر منشغلة بتداعيات ثورة يناير 2011، ما أضعف قدرتها على الرد المبكر (العويد ،2021).

تطور المشروع بسرعة كبيرة بدعم مالي محلي، حيث اعتمدت إثيوبيا على السندات الشعبية والتبرعات الداخلية لتمويل السد، مما منحه طابعاً قومياً. ومع التقدم في أعمال البناء، ظهرت الخلافات بشكل متصاعد بين أديس أبابا من جهة، والقاهرة والخرطوم من جهة أخرى، خصوصاً مع غياب التوافق حول قواعد الملء والتشغيل.

ثانياً : المبررات الإثيوبية لبناء السد :

تطرح أثيوبيا مجموعة من المبررات لبناء السد، أبرزها:

1- **التنمية الاقتصادية** : ترى إثيوبيا أن السد مشروع قومي يهدف إلى تحقيق قفزة في مجال توليد الطاقة الكهربائية، حيث يتوقع أن ينتج أكثر من 6000 ميغاوات، ما يجعلها أكبر دولة منتجة للكهرباء في إفريقيا.

2- **مكافحة الفقر**: تشير الحكومة الإثيوبية إلى أن السد سيوفر فرص عمل ويسهم في تحسين معيشة ملايين المواطنين (الموسوي (2020) .

3- **استغلال الموارد الوطنية**: تؤكد أديس أبابا أن 86% من مياه النيل تنبع من أراضيها، وأن من حقها السيادي الاستفادة منها في التنمية.

4- **تحقيق دور إقليمي**: إثيوبيا تسعى لأن يكون السد ورقة قوة تمنحها نفوذاً سياسياً واقتصادياً متزايداً في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل (خالد ،2022) .

هذه المبررات، رغم مشروعيتها من منظور إثيوبيا، تثير قلق مصر والسودان، حيث إن المشروع بني بصورة أحادية دون اتفاق شامل يضمن مصالح جميع الأطراف.

ثالثاً :المواقف المصرية والسودانية من المشروع :

بذلت دول حوض النيل جهوداً لإيجاد حلول جماعية لغرض إستخدام وإدارة مياه نهر النيل مثل مفوضية النيل والاندوجو، إلا إن كل هذه المبادرات لم يكتب لها النجاح في حل النزعات والخلافات، ومرجع ذلك لعدم وجود إرادة حقيقية للتنسيق والتعاون بين دول المنبع

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

والمصب، وهذا ما أكدته إتفاقية عنتيبي التي أبرمتها منها دول المنبع وتم رفضها من قبل دولتي المصب، لأنها تمس بحصتها المكتسبة والتاريخية من مياه النيل، لذلك انفتح السبيل لأسباب الشقاق ومن هنا برز موقف كل من مصر والسودان.

الموقف المصري :

ترى مصر أن سد النهضة يُشكل تهديداً مباشراً لأمنها المائي، إذ تعتمد بنسبة تقارب 97% على مياه النيل، وتؤكد القاهرة أن أي انخفاض في حصتها المقدرة بنحو 55.5 مليار متر مكعب سنوياً، سيؤدي إلى آثار كارثية على الزراعة والصناعة والأمن الغذائي (حسن، 2019). لذلك ركزت مصر على مسارين: المسار الدبلوماسي والتفاوضي من خلال الاتحاد الإفريقي والوساطات الدولية، والمسار القانوني من خلال التمسك بالاتفاقيات التاريخية.

الموقف السوداني :

موقف الخرطوم أكثر تعقيداً؛ فهي ترى أن السد يمكن أن يوفر لها فوائد مثل تنظيم تدفق المياه وتقليل الفيضانات وتوليد الكهرباء، لكنها في الوقت نفسه تخشى من المخاطر المحتملة، خاصة المتعلقة بسلامة السد واحتمال تأثيره على السدود السودانية القائمة مثل سد الروصيرص (الناصري، 2021). ولذلك oscillates الموقف السوداني بين الدعم والتحفظ وفقا لمجريات المفاوضات، هذه المواقف المتباينة تعكس تداخل المصالح الوطنية مع متطلبات الأمن الإقليمي، حيث إن أي خلاف بين القاهرة والخرطوم يضعف موقف دول المصب أمام إثيوبيا.

رابعاً : الإطار القانوني لاتفاقيات مياه النيل :

شهد حوض النيل عدة اتفاقيات تاريخية لتنظيم استخدام المياه

- اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا نيابة (عن دول مستعمراتها) التي أعطت مصر حق الاعتراض على أي مشروعات تقام في دول المنبع وتؤثر على حصتها.
- اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، التي وزعت الحصص بواقع 55.5 مليار متر مكعب لمصر و 18.5 مليار متر مكعب للسودان، دون ذكر إثيوبيا أو بقية دول المنبع.

إثيوبيا لم تعترف بهذه الاتفاقيات معتبرة أنها تمت في حقبة استعمارية ولم تشارك فيها وبدلاً من ذلك، دفعت باتجاه اتفاقية عنتيبي عام 2010 التي طالبت بإعادة توزيع

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

الحصص، إلا أن مصر والسودان تحفظتا على هذه الاتفاقية لعدم ضمانها لحقوقهما التاريخية (الشمري،2020).

إذن الإطار القانوني الحالي متنازع عليه، حيث تعتمد مصر والسودان على الشرعية التاريخية والقانون الدولي لمبدأ عدم الإضرار، بينما تستند إثيوبيا إلى السيادة الوطنية وحق التنمية، هذا التناقض القانوني أحد الأسباب المركزية لاستمرار الأزمة دون حل نهائي.

خلاصة تحليلية للمبحث الثاني:

- أن أزمة سد النهضة ليست مجرد مشروع مائي، بل هي أزمة مركبة ذات أبعاد قانونية، سياسية واقتصادية.
- أن جذور الأزمة تعود إلى تباين الرؤى حول تقاسم الموارد المشتركة بين دول المنبع ودول المصب.
- أن غياب إطار قانوني جامع ومتفق عليه يجعل الأزمة مفتوحة على احتمالات التعاون أو التصعيد.

المبحث الثالث: التأثيرات المائية والاقتصادية لسد النهضة على مصر والسودان :

أولاً : الأبعاد المائية للأزمة :

إن بناء سد النهضة بقدرة تخزينية تصل إلى 74 مليار متر مكعب يمثل أكبر تحد مائي يواجه دول المصب في تاريخها الحديث. بالنسبة لمصر، التي تعتمد بشكل شبه كامل على مياه النيل، فإن أي انخفاض في التدفق السنوي قد ينعكس مباشرةً على الزراعة، إمدادات مياه الشرب والصناعة. تشير بعض الدراسات إلى أن فترة الملء الأولى للسد هي الأخطر، إذ يمكن أن تؤدي إلى نقص يتراوح بين 10– 15 مليار متر مكعب سنويا من حصة مصر، وهو ما يعادل عجزا مائيًا حادًا في بلد يعاني أصلا من الفقر المائي (عبد السلام، 2021) .

أما السودان، فيتوقع أن يتأثر تدفق المياه إلى أراضيه بشكل مزدوج؛ فمن جانب سيسهم السد في تقليل الفيضانات وتنظيم الانسياب المائي، مما يتيح فرصا أكبر للتوسع الزراعي، ومن جانب آخر قد يتسبب في مشكلات تقنية للسدود السودانية مثل سد الروصيرص إذا لم تعتمد آلية تشغيل منسقة مع إثيوبيا (الأنصاري، 2020).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

ثانياً: التأثيرات على الزراعة والأمن الغذائي في مصر:

تعتمد مصر على أكثر من 8 ملايين فدان زراعي معظمها يُروى من مياه النيل. أي نقص في الحصة المائية سيؤدي إلى تقليص المساحات المزروعة، خصوصا المحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز وقصب السكر، كما ستضطر الحكومة إلى استيراد المزيد من الغذاء، ما يزيد من فاتورة الواردات ويضع ضغطاً على الاقتصاد القومي(الطائي، 2019).

في السودان:

يمتلك السودان مساحات واسعة قابلة للزراعة لكن يفتقر إلى تنظيم مائي دائم، سد النهضة قد يمنحه فرصة لتوسيع الرقعة الزراعية عبر تنظيم الجريان وتقليل الطمي، غير أن الفوائد المحتملة مشروطة بالتنسيق في الملء والتشغيل، إذ إن أي خلل في هذه العملية قد يحرم السودان من المياه في مواسم حرجة (العبيدي،2022) .

ثالثاً: التأثيرات الاقتصادية المباشرة :

1. **الكهرباء والطاقة :** بالنسبة لإثيوبيا، سيصبح السد أكبر مشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية في إفريقيا، لكن مصر والسودان لن يحصلا على فائدة مباشرة في مجال الطاقة ما لم تبرم اتفاقات لتبادل الكهرباء.

2. **التكاليف الاقتصادية على مصر:** ستضطر مصر إلى اللجوء لمصادر بديلة مثل: تحليه مياه البحر أو إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، وهي مشاريع ذات تكاليف باهظة قد تصل لمليارات الدولارات سنوياً (الحكيم، 2021).

3 .**الأمن الاقتصادي للسودان :** إذا استفاد السودان من تنظيم المياه، فقد يحقق مكاسب اقتصادية عبر زيادة الإنتاج الزراعي، إلا أن المخاطر المرتبطة بسلامة السد وغياب اتفاق شامل تجعله في وضع هش، إذ إن انهيار أو خلل في تشغيل السد قد يؤدي إلى كوارث اقتصادية واجتماعية جسيمة.

رابعاً : البعد الاستراتيجي للأزمة :

لا تقتصر تداعيات سد النهضة على الجوانب المائية والاقتصادية، بل تتعداها إلى الأمن القومي لدول المصب:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

- **مصر:** ترى أن فقدان جزء من حصتها المائية قد يُضعف من قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي، ما يجعلها أكثر عرضة للضغوط السياسية الخارجية.
- **السودان:** يقع في موقف متأرجح بين المكاسب والمخاطر، ما يضعه في قلب معادلة التوازن بين القاهرة وأديس أبابا.

إثيوبيا: تسعى لاستخدام السد كورقة قوة إقليمية لتأكيد نفوذها في القرن الإفريقي، وربما كأداة تفاوضية في ملفات سياسية واقتصادية أوسع (سالم، 2022)

هذا البعد الاستراتيجي يعكس أن أزمة سد النهضة ليست مسألة فنية أو هندسية فقط، بل صراع على النفوذ والموارد في منطقة ذات أهمية جيوسياسية بالغة.

خلاصة تحليلية للمبحث الثالث:

- أن سد النهضة يُمثل تحدياً وجوديا لمصر، وفرصة مشروطة للسودان.
- أن الأبعاد المائية ترتبط مباشرة بالأمن الغذائي، الاقتصادي والاجتماعي لدول المصب.
- أن البعد الاستراتيجي يجعل الأزمة مرتبطة بالتوازنات الإقليمية أكثر من كونها خلافا فنياً حول المياه.

المبحث الرابع : الأمن الإقليمي العربي والأفريقي في ظل أزمة سد النهضة :

أولاً : البعد العربي في الأزمة :

لا يمكن فصل أزمة سد النهضة عن بعدها العربي، نظراً لارتباط مصر والسودان بالنظام الإقليمي العربي سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

- مصر: تمثل ركيزة أساسية في النظام العربي، وأي تهديد لمواردها المائية يعتبر تهديداً لبنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لأمن الإقليم العربي ككل (العتيبي، 2020) .
- السودان: يشكل عمقاً استراتيجياً للعالم العربي في إفريقيا، وهو بوابة للتعاون العربي الأفريقي، وأي خلل في استقراره بسبب أزمة المياه قد يُضعف الأمن العربي في مجالات الغذاء والطاقة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

وقد أبدت جامعة الدول العربية دعمها لمصر والسودان في عدة قرارات، معتبرة أن الأمن المائي لهما جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي (الغامدي، 2021). لكن هذا الدعم ظل سياسياً أكثر منه عملياً، حيث غابت سياسات عربية واضحة للتعامل مع تداعيات السد.

ثانياً: البعد الأفريقي والإقليمي:

يعد نهر النيل أحد أهم عوامل الوحدة أو التوتر بين دول إفريقيا الشرقية. فإثيوبيا تسعى عبر سد النهضة إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية في القارة، بينما ترى مصر أن سياسات أديس أبابا تشكل تهديدا للتوازن الأفريقي.

- **الاتحاد الأفريقي:** حاول لعب دور الوسيط في المفاوضات، لكنه اصطدم بتباين المواقف الوطنية وعدم امتلاكه أدوات ضغط فعالة.
- **الدول المجاورة:** تنقسم بين داعمة للمشروع باعتباره نموذجاً للتنمية مثل (كينيا وأوغندا)، وبين متوجسة من تداعياته على الاستقرار الإقليمي مثل إريتريا وجنوب السودان.

وهكذا يتضح أن أزمة السد ليست أزمة ثلاثية فقط، بل قضية أمن إقليمي تمس استقرار شرق إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي (عمر، 2022).

ثالثاً : التدخلات الدولية وانعكاسها على الأمن الإقليمي :

لم تقتصر الأزمة على الإطار العربي والأفريقي، بل جذبت اهتمام قوى دولية كبرى:

- **الولايات المتحدة:** حاولت رعاية مفاوضات في واشنطن عام 2020، لكنها فشلت بسبب تحفظ إثيوبيا.
- **الاتحاد الأوروبي:** ركز على أهمية الحوار والوساطة، لكنه لم يقدم ضمانات واضحة.
- **الصين وروسيا:** دعمنا الموقف الإثيوبي ضمنياً، بالنظر إلى استثماراتهما الكبيرة في قطاع الطاقة والبنية التحتية في إفريقيا.

هذا التنافس الدولي جعل من سد النهضة ملفاً جيواستراتيجياً يعكس صراع النفوذ بين القوى الكبرى، ويضع الأمن الإقليمي العربي والأفريقي في قلب حسابات الأمن الدولي (الشمري، 2021) .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

رابعاً: انعكاسات الأزمة على الأمن الإقليمي العربي والأفريقي :

- **الأمن المائي:** يمثل التحدي الأكبر، حيث تتأثر مباشرة حصص مصر والسودان، مما يزيد من التوترات.
- **الأمن الغذائي:** العجز المائي سينعكس على الأمن الغذائي العربي والأفريقي معاً، خصوصاً في ظل الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية.
- **الأمن السياسي:** قد يؤدي فشل المفاوضات إلى تصعيد عسكري أو سياسي يهدد استقرار المنطقة.
- **الأمن الاقتصادي:** الاستثمارات العربية والأفريقية في قطاعي الزراعة والطاقة قد تواجه تحديات مرتبطة بعدم وضوح مستقبل المياه.

خلاصة المبحث الرابع :

- أزمة سد النهضة تتجاوز حدود مصر والسودان لتشكل قضية أمن إقليمي عربي وأفريقي .
- غياب موقف عربي موحد وضعف آليات الاتحاد الأفريقي جعلا الأزمة أكثر تعقيداً
- التدخلات الدولية حولتها من خلاف إقليمي إلى ملف جيواستراتيجي عالمي.

المبحث الخامس: السيناريوهات المستقبلية لأزمة سد النهضة وانعكاساتها على الأمن الإقليمي :

يمكن القول بوجود خمس سيناريوهات أساسية في قضية سد النهضة، وهي سيناريو التعاون والتكامل الإقليمي، واستمرار الوضع القائم وسيناريو التصعيد والصراع وسيناريو الوساطة العملية، ثم انعكاس هذه السيناريوهات على الأمن الإقليمي ونظراً لأن المشروع يهدد الأمن القومي لدول حوض النيل، فقد يأخذ منحنى الصراع والتصعيد إلا أن الحل القانوني والوساطة الدولية وإدارة مشتركة للازمة تظل من ضمن الحلول المطروحة، من اجل حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي هذا المبحث يتم التطرق لهذه السيناريوهات الخمسة بالدراسة والتحليل.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

أولاً: السيناريو الأول التعاون والتكامل الإقليمي:

يمثل هذا السيناريو الأكثر عقلانية واستدامة، حيث تتجه الأطراف الثلاثة (مصر، السودان، إثيوبيا) إلى اتفاق شامل يضمن:

- تنظيم عملية الملء والتشغيل بما لا يضر بمصالح دول المصب.
- تبادل المنافع عبر ربط شبكات الكهرباء وتطوير مشاريع زراعية مشتركة.
- تفعيل القانون الدولي الذي ينص على الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية المشتركة.
- إذا تحقق هذا السيناريو، فإنه لن يضمن فقط الأمن المائي للدول، بل سيحول النيل إلى أداة تكامل اقتصادي وسياسي تعزز الاستقرار في الإقليم (العويد، 2021).

ثانياً: السيناريو الثاني: استمرار الوضع القائم (المراوحة والتأجيل) :

في هذا السيناريو، تستمر المفاوضات دون التوصل إلى اتفاق ملزم، بينما تمضي إثيوبيا في مراحل الملء والتشغيل الأحادي.

- **التداعيات على مصر:** استمرار العجز المائي وتفاقم الضغط الاقتصادي والاجتماعي.
- **التداعيات على السودان:** حالة عدم اليقين قد تعرقل التخطيط الزراعي وتزيد من المخاطر الفنية على السدود السودانية.
- **التداعيات الإقليمية:** استمرار حالة التوتر السياسي، مع بقاء الباب مفتوحاً أمام التدخلات الدولية.

هذا السيناريو مرجح في ضوء تجارب المفاوضات السابقة، وهو يمثل حالة اللاسلم واللاحرب"، أي استقرار هش وقابل للانفجار (الخالدي، 2020) .

ثالثاً: السيناريو الثالث التصعيد والصراع المفتوح :

قد يتطور النزاع إلى مواجهة سياسية حادة أو حتى صراع عسكري إذا:

- فشلت المفاوضات بشكل كامل.
- لجأت إثيوبيا إلى تشغيل السد بشكل أحادي يهدد الأمن المائي لمصر والسودان.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

- شعرت مصر أن أمنها المائي (باعتباره مسألة وجودية) في خطر حقيقي لا يمكن تجنبه إلا بالضغط المباشر.

التصعيد قد يأخذ أشكالا مختلفة :

- **تصعيد دبلوماسي** : اللجوء لمجلس الأمن والمنظمات الدولية.
- **تصعيد اقتصادي** : فرض عقوبات أو الضغط عبر الاستثمارات.
- **تصعيد عسكري** : وهو الخيار الأكثر خطورة، لكنه يبقى مطروحاً كملاذ أخير في الخطاب السياسي المصري (الزيدي، 2022)

رابعاً: السيناريو الرابع: الوساطة الدولية وإدارة مشتركة للأزمة :

قد يلجأ الأطراف إلى تدخل دولي موسع تحت رعاية الأمم المتحدة أو بدعم من القوى الكبرى للوصول إلى اتفاق ملزم.

- يتيح هذا السيناريو مشاركة أطراف دولية كضامنة للتنفيذ.
- يعزز فكرة الإدارة المشتركة للموارد المائية وفق آليات فنية وتقنية.
- يخفف من حدة التوترات عبر إشراك المجتمع الدولي في تحمل المسؤولية.

غير أن هذا السيناريو يطرح إشكالية تتعلق بالسيادة الوطنية، حيث قد ترفض بعض الأطراف تدخلاً واسعًا في ملف تعتبره داخلياً أو إقليمياً (حجازي، 2021).

خامساً : انعكاسات السيناريوهات على الأمن الإقليمي :

- **في حالة التعاون** : يعزز التكامل العربي الأفريقي، ويفتح آفاقا للتنمية المشتركة.
- **في حالة المراوحة** : يبقى الإقليم في حالة توتر دائم يعيق التنمية والاستقرار.

في حالة التصعيد تهدد الأزمة باندلاع صراع إقليمي قد يمتد إلى دول أخرى.

- **في حالة الوساطة الدولية** : قد يتحقق استقرار نسبي، لكن على حساب استقلالية القرار الإقليمي.

خلاصة المبحث الخامس :

- أن مستقبل الأزمة مرهون بقدرة الأطراف على تجاوز الحسابات الوطنية الضيقة نحو رؤية تعاونية.
- أن سيناريو "التعاون" هو الأمثل، لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية وضمانات قانونية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

- أن استمرار الوضع الراهن أو التصعيد يشكل تهديدا مباشرًا للأمن الإقليمي العربي والأفريقي.

الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة أزمة سد النهضة على الأمن الإقليمي لدول حوض النيل (مصر– السودان) من منظور الأمن الإقليمي، ومن خلال استقراء الخلفيات التاريخية والتحليل النظري للأمن الإقليمي والتداعيات المائية والاقتصادية، ثم البعد العربي الأفريقي والدولي وأخيراً السيناريوهات المستقبلية، فقد كشفت هذه الأزمة التي لم تجد لها الفواعل الدولية والإقليمية من منظمات ودول كبرى إلى يومنا هذا حلولاً توافقيه بين الأطراف المتنازعة (السودان – مصر – وأثيوبيا) للوصول إلى اتفاق ملزم للجميع، يحافظ على الحقوق المائية في النهر الدولي كشفت الأهمية الجيواستراتجية لمنطقة حوض النيل ومدى تداخل وترابط القضايا الأمنية للدول الواقعة في إقليم جغرافي واحد، بالإضافة إلى التأثيرات المتبادلة للظواهر الأمنية على استقرار النظام الإقليمي الواحد، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

النتائج:

1 – **الأمن المائي** جزء لا يتجزأ من الأمن القومي والإقليمي :

أثبتت الدراسة أن المياه لم تعد مجرد مورد طبيعي، بل أصبحت أداة سياسية وإستراتيجية تؤثر مباشرة على استقرار الدول ومكانتها في النظام الإقليمي.

2 – **سد النهضة** يمثل تحولاً جيواستراتيجياً في حوض النيل :

حيث منح إثيوبيا ورقة ضغط قوية، بينما وضع مصر والسودان أمام تحديات وجودية تتعلق بالمياه والغذاء والتنمية.

3 – **الزراعة** والأمن الغذائي في مصر الأكثر تأثراً :

لأن اعتمادها شبه الكامل على مياه النيل يجعلها الطرف الأكثر هشاشة، وهو ما ينعكس على الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

4 – **السودان** في موقع مركب بين المكاسب والمخاطر :

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

فبينما قد يستفيد من تنظيم تدفق المياه وتقليل الفيضانات، إلا أن مخاطره تظل قائمة نتيجة غياب اتفاق شامل يضمن سلامة السد والتنسيق في تشغيله.

5 – الأزمة خرجت من الإطار الإقليمي الضيق إلى فضاء الصراع الدولي مع دخول قوى كبرى كأمريكا والصين وروسيا، أصبحت الأزمة أداة لتوازنات جيواستراتيجية تتجاوز دول الحوض ما يضاعف تعقيداتها.

6 – غياب موقف عربي وإفريقي موحد أضعف قدرة مصر والسودان على مواجهة التحديات، وجعل إثيوبيا تستفيد من حالة التشرذم السياسي الإقليمي.

7– السيناريوهات المستقبلية متباينة، لكنها تتراوح بين التعاون الذي يعزز التنمية المشتركة، أو المراوحة التي تكرس الأزمات، أو التصعيد الذي يهدد باندلاع صراع إقليمي واسع، أو الوساطة الدولية التي قد تحقق استقراراً نسبياً مع فقدان جزء من السيادة.

التوصيات :

انطلاقاً من النتائج، يمكن وضع مجموعة من التوصيات العملية التي قد تسهم في احتواء الأزمة وضمان الأمن الإقليمي :

1– على المستوى المصري والسوداني:

- تطوير استراتيجيات بديلة للمياه عبر التوسع في تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي، وتبني تكنولوجيا الري الحديث لتقليل الفاقد.
- إعادة هيكلة السياسة الزراعية بحيث تركز على المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه، مع التوسع في استيراد السلع الأكثر كلفة مائياً.
- تعزيز التعاون الثنائي بين مصر والسودان في مجالات الزراعة والطاقة والمياه، بما يخلق جبهة موحدة في مواجهة التحديات.

2– على المستوى العربي:

- تبني موقف عربي موحد يدعم الحقوق المائية لمصر والسودان باعتبارها قضية أمن قومي عربي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

- استثمار الصناديق العربية في مشاريع زراعية مشتركة بالسودان ومصر لتعزيز الأمن الغذائي العربي وتخفيف الاعتماد على الخارج.
- استخدام الدبلوماسية العربية في المنتديات الدولية للضغط نحو اتفاق عادل وملزم.

3- على المستوى الأفريقي:

- تفعيل دور الاتحاد الأفريقي عبر إنشاء آلية ملزمة لتسوية النزاعات المائية، وعدم الاكتفاء بالوساطات الشكلية.
- تشجيع مشروعات تنمية مشتركة بين دول الحوض، بحيث تتحول المياه من أداة صراع إلى أداة تكامل.
- بناء شبكات إقليمية للطاقة والزراعة تسمح بتوزيع المنافع بدلاً من احتكارها.

4- على المستوى الدولي:

- الدفع نحو اتفاق ملزم قانونياً يضمن حقوق دول المصب وفق قواعد القانون الدولي.
- استخدام المجتمع الدولي كضامن لأي اتفاق يتم التوصل إليه، لضمان التنفيذ والالتزام.
- تشجيع التمويل الدولي للمشاريع المشتركة التي تجمع دول الحوض بدلاً من تمويل مشاريع أحادية الجانب.

5. على المستوى البحثي والأكاديمي :

- إجراء مزيد من الدراسات المائية والهيدرولوجية لفهم التأثيرات الدقيقة للسد على دول المصب.
- تطوير بحوث حول الأمن المائي العربي وربطه بالأمن الغذائي والاقتصادي.
- توسيع الدراسات المقارنة بين حوض النيل وأحواض أنهار أخرى مثل (دجلة والفرات) للاستفادة من التجارب الدولية.
- تؤكد الدراسة على أهمية العمل المشترك والتفاوض البناء بين دول حوض النيل بهدف تجنب التصعيد وتحقيق الأمن المائي لجميع الأطراف بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

الخلاصة العامة :

إن أزمة سد النهضة ليست مجرد خلاف حول المياه، بل قضية أمن إقليمي ودولي تمس حاضر ومستقبل مصر والسودان والعالم العربي والإفريقي والمخرج الأمثل يتمثل في تحويل النيل من بؤرة صراع إلى محور تعاون عبر اتفاق ملزم يوازن بين حق إثيوبيا في التنمية وحق دول المصب في الحياة. وإلا فإن استمرار الجمود أو التصعيد قد يقود المنطقة إلى اضطرابات تهدد الاستقرار العربي والأفريقي برمته.

قائمة المراجع :

1 الأنصاري، س (2020) إدارة الموارد المائية في السودان وتحديات التنمية المستدامة الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.

2 العتيبي، م (2020) الأمن العربي والتحديات الجيوسياسية في القرن الإفريقي الرياض مركز دراسات الشرق الأوسط.

3 العبودي، ك (2022) الزراعة والأمن الغذائي في السودان في ظل التغيرات المناخية. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية.

4. العويد، م (2021) الأمن الإقليمي وأزمات المياه في المنطقة العربية. عمان: دار وائل للنشر.

5. الطائي، هـ (2019) المياه والأمن الغذائي: دراسة في حالة مصر بغداد: دار الرافدين.

6. الغامدي، ف (2021). مواقف جامعة الدول العربية من قضايا الأمن المائي. مجلة شؤون عربية.

7. الحكيم، ر (2021). بدائل الأمن المائي في مصر: تحلية المياه وإعادة الاستخدام الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.

8. خالد ، أ (2022). الصراعات المائية في إفريقيا: حوض النيل نموذجاً بيروت: دار النهضة العربية.

9. الزيدي ، أ (2019). الأمن الإقليمي: المفاهيم والتطبيقات. عمان: دار صفاء للنشر.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/10/28 تم القبول في: 2025/11/15 تم النشر في : 2025/11/17

10 الزيدي، أ (2022). التصعيد والصراع في الأحواض المائية المشتركة .مجلة العلوم السياسية .

11. سالم، ن (2022). إثيوبيا وسد النهضة: قراءة في الأبعاد الإستراتيجية. طرابلس: المركز الليبي للدراسات السياسية.

12. الشمري، ع (2020) الأمن المائي العربي بين التحديات والبدائل. الرياض: دار أسامة.

13.الشمري، ع (2021). التدخلات الدولية في أزمات المياه . مجلة السياسة الدولية، 19(1)، 122-141

14. عبد السلام، ي (2021). سد النهضة وأثره على الأمن المائي المصري. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

15. عمر، خ (2022). القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر: التداعيات الإقليمية لسد النهضة الخرطوم: دار عزة للنشر.

16. الناصري، ب (2021). القانون الدولي والأنهار المشتركة. دراسة حالة حوض النيل عمان: دار الحامد للنشر.

17. حجازي، م (2021). الوساطة الدولية في النزاعات المائية. مجلة القانون الدولي .

18. حجازي، م (2022). حوض النيل: الجغرافيا السياسية والموارد المائية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية.

19. حسن، س (2018). القانون الدولي للأنهار الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية .

20 الموسوي، ع (2020). العلاقات المائية وأمن الأحواض الدولية. بيروت: دار الكتاب الجامعي.

21 الخالدي، ر (2020). الأزمات المائية والتفاوض الدولي سد النهضة نموذجاً. عمان: دار الفكر المعاصر.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع